جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

دور التكنولوجيا الرقمية في مجابهة التحديات الأمنية وحماية الأسرة في مجتمعاتنا العربية: عُمان مثالا للمقاربة

سعيد الحسين عبدلي

أستاذ مساعد
قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
سلطنة عمان
s.abdelli@squ.edu.om

وفاء بنت سعيد المعمري

أستاذ مساعد
قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
سلطنة عمان
almamari@squ.edu.om

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٠٦/٠٣
تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢٤/٠٨/٠٧

دور التكنولوجيا الرقمية في مجابهة التحديات الأمنية وحماية الأسرة في مجتمعاتنا العربية: عُمان مثالا للمقاربة

سعيد الحسين عبدلي، وفاء بنت سعيد المعمري

الملخص

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها مجتمعاتنا، برزت الحاجة الملحة إلى أهمية التكنولوجيا وخاصة الرقمية منها في مواجهة جملة التحديات القائدة ومسايرة طبيعة العصر. فكانت المسألة الأمنية أحد أبرز هذه التحديات المطروحة لما لها من انعكاس على سلمية المجتمع واستمراره، ومن هنا نجد أنفسنا إزاء ثالوث مفهومي: الأمن والأسرة والذكاء الاصطناعي. وهذا ما ستختص به دراستنا هذه التي تهدف إلى إبراز متانة العلاقة بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية محورية والمطلب الأمني الذي أضحى أكثر إلحاحية في عالم شديد التغير، خاصة مع تعاظم وتيرة الثورة المعلوماتية التي غيرت بشكل لافت وتيرة الحياة الاجتماعية وأثرت في مختلف ملامح البنيات الاجتماعية. وفي هذا السياق برزت الحاجة إلى تمتين علاقة الأسرة ببقية المؤسسات الاجتماعية خاصة باستخدام تقنيات التواصل الحديثة وبرمجيات الذكاء الاصطناعي. وسيتم دراسة ذلك عبر المنهج التحليلي الكيفي، باعتبار أن الدراسة تركز على ابتكار مشروع قابل للتنفيذ من أجل تفعيل دور الأسرة في المسألة الأمنية وهذا ما يستوجب عملية التجريب والاستناد إلى جملة القراءات التحليلية والميدانية عبر الملاحظة. ونأمل من كل ذلك الوصول إلى نتائج تتصل بأهمية الذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية في حماية الأسرة من جملة التحديات بل وجعلها شريكا فاعلا في مجابهة هذه التغيرات المتسارعة. لنخلص إلى ابراز أهمية دور الأسرة في تحقيق الأمن وضرورة مراجعة جدية للتدابير الأمنية.

الكلمات المفتاحية: الخوارزمية؛ الأسرة؛ الأمن؛ الذكاء الاصطناعي؛ الأمن الاجتماعي.

The role of digital technology in addressing security challenges and protecting families in Arab societies: Oman as a case study

Said Abdelli and Wafa Said Al Mamari

Abstract

In light of the rapid transformations in our societies, there is an urgent need for technology, especially digital technology, to address various challenges and to keep pace with the demands of the modern era. Security has emerged as one of the most prominent challenges due to its impact on societal stability and continuity. This study engages with a conceptual triad: security, the family, and artificial intelligence. The aim is to highlight the strong relationship between the family as a central social institution and the urgent security needs in a rapidly changing world, especially with the intensifying information revolution, which has significantly changed social life and affected various social structures. Within this context, the need has emerged to strengthen the family's relationship with other social institutions through modern communication technologies and artificial intelligence. This study employs a qualitative analytical method, focusing on creating an implementable project to empower the role of the family in security issues. This approach involves experimentation and is based on a range of analytical and field observations. This study aims to produce results that underscore the importance of artificial intelligence and the digital revolution in protecting the family against numerous challenges and even making it an effective partner in confronting the rapid changes societies go through. Ultimately, the study seeks to highlight the importance of the family's role in achieving security and the need for a serious review of current security measures.

Keywords: algorithm; family; security; artificial intelligence; social security.

المقدمة:

أضحى السؤال الأمني مثار اهتمام واسع في كل أنحاء العالم، لا لكونه مطلبا إنسانيا ومجتمعيا ملحا لا يستتب أمن الناس من دونه، بل لأنه غاية اقتصادية وسياسية وأخلاقية محليا ودوليا، فهو بذلك شديد الارتباط بالتنمية في أبعادها المتعددة. فكلما طرحت أحد القضايا المجتمعية على المستوى الداخلي أو الدولي إلا وكان الجانب الأمني أحد أبعادها. حتى أضحى متداخلا ومترابطا مع كل مكونات المجتمع، متجاوزا بذلك الفهم النمطي التقليدي الذي كان يحصر المسألة الأمنية في مؤسسة بعينها. وفي هذا الاتجاه نفسه وفي مستوى البناء المؤسسي للمجتمع ونتيجة لجملة التغيرات المتراكمة التي ازدادت حدتها ووتيرة بروزها كمؤثرات لها تجلياتها على الفرد والمجتمع برزت الأسرة كأحد هذه الكيانات المجتمعية التي ينتظر منها تغيير أدوارها عبر تفعيل شراكتها مع باقي المؤسسات الأخرى في إطار ما يعبر عنه بالعمل الشبكي أو التشبيك، باعتباره إحدى القدرات الهائلة التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي.

هنا تبرز جدية الطرح الذي نريد إثارته في إطار دور الأسرة في تعزيز العملية الأمنية. حيث تبرز أهمية العمل الشبكي في تحقيق الأمن الذي بات يعبر عنه بعدة صيغ من نوع الأمن القومي، الأمن الاستراتيجي، الأمن الوطني، الأمن الشامل، العمل الاجتماعي في جهاز الشرطة وغيرها من التسميات التي تنم على أهمية التوجه العالمي الذي يثير صيحات فزع أمام جملة التحديات الكبرى التي باتت تواجه المجتمعات (عسوس، ١٩٩٦). ولعل المجتمعات العربية قد تعرضت في العشريات الأخيرة- خاصة منذ توسع دائرة العولمة والتطور التكنولوجي الهائل فيما بات يعرف بالثورة الرقمية- إلى موجة هائلة من التغيرات مست أمنها الداخلي، سواء تلك التحديات التي خلقتها الثورة الرقمية رغم الحاجة إلى استخدامها في سياق ما بات يعرف بعالم المعرفة، أو في مستوى التشكيلات المنظمة التي أربكت أمن المجتمعات العربية في أكثر من مناسبة ونقصد هنا بالتحديد التنظيمات الإرهابية من نوع داعش وأخواتها. الأمر الذي طرح فكرة مراجعة السياسات التنموية القائمة والأخذ بعين الاعتبار جملة التغيرات الحاصلة. وتُعد مراجعة دور الأسرة في هذا الشأن من أولويات تلكم الخيارات الاستراتيجية. وننتبه في هذا السياق منذ الوهلة الأولى إلى منطقية العلاقة بين الأمني والأسري، وهي علاقة حتمها وجودهما كغاية ووسيلة. ذلك أن كلا منهما ضرورة حياتية لا يمكن تصور الحياة الاجتماعية على طبيعتها وفطرتها من دونهما وذلك هو المراد بالغائي، فضلا عن وجودهما المؤسسي المرتبط بطبيعة الحياة الاجتماعية قصد تحقيق الديمومة وشروط البقاء الآمن ولأجل ذلك قلنا عنهما وسيلة. (محمد، ١٩٩١).

مثل هذا الواقع المليء بالمؤثرات والمحكوم بقوانين العولمة التي زادت الثورة الرقمية من حدتها وفاعليتها، ستكون له تداعيات على أسرنا العربية بل والأمن المجتمعي ككل، لأنها ستجد نفسها أمام جملة من التعقيدات التي فرضتها الحياة المعاصرة والتي وجب أن نسايرها بطريقة أو بأخرى حتى لا يحصل التوتر الذي عادة ما يبرز في شكل مشكلات اجتماعية من نوع المخدرات والجريمة الإلكترونية والابتزاز والاستقطاب في شبكات الإرهاب أو في شكل حالات مرضية ترتبط بسوء التكيف الأسري والعنف والتنشئة الاجتماعية والهشاشة الاجتماعية بفعل الأزمات الاقتصادية التي تحدث بسبب عدة تغيرات ليست بالضرورة ذات طابع اقتصادي، فكم من بلد عربي غني بثرواته ولكنه يعاني الهشاشة بمجرد ما انعدم فيه الأمن. ههنا يبرز تأثير الأمني في كافة المناحي، أي الحياة العامة والخاصة، مما يجعل منه قضية اجتماعية بامتياز محليا ودوليا.

الأمر الذي يجعلنا نقف مرة أخرى عند سؤال الأمن وأهميته، إذ وعلى غرار التحديات التقليدية التي تواجهها الأسرة، فإنه أصبح أمامها عدة تحديات أعمق على اعتبار أن طبيعة المرحلة جعلت من عملية المخاطر أمرا "عابرا للقارات" على حد تعبير عالم الاجتماع المنصف وناس، بل وأكثر انتشارا واستقطابا للضحايا والأشد وطأة في مستوى تأثيراته في المعيش اليومي. (وناس، ٢٠١٩).

في هذا السياق، فإن التحديات المستجدة للأجهزة الأمنية لمواكبة المتغيرات المحلية والدولية جعلها تعمل جاهدة على تطوير نفسها وتحديث وسائلها لتظل على الدوام قادرة على القيام بدور فاعل للوصول إلى غاياتها المنشودة، وهذا هو التحدي الكبير الذي عليها أن تتقبله وأن تعد نفسها لتحمل تبعاته بكل أمانة واقتدار، فالمؤسسة الشرطية أمام زيادة المشكلات الأمنية وتعقدها عاماً بعد عام من جراء التطور السكاني والانفتاح على العالم وزيادة قنوات الاتصال، حيث تجد نفسها مضطرة لاتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية العلاجية للمشكلات الاجتماعية والأمنية، وأن تدعم جهود مختلف المؤسسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية والاقتصادية الحكومية والخاصة في نشر الوعي الأمني والتعاون والتنسيق مع هذه الهيئات والمؤسسات لوضع إستراتيجية أمنية شاملة يكون للشرطة الدور الرئيس في الإشراف والمتابعة والتقييم، ومن هذه المتطلبات برز مفهوم الأمن الشامل ليضيف إلى أجهزة الأمن مسؤوليات أخرى وليعمق دورها في خدمة المجتمع لتستوعب دورها التقليدي وتضيف إليه وتثريه بعناصر ضرورية وأبعاد جديدة تحقق مجتمعة مفهوم الأمن الشامل.وفي هذا السياق نلاحظ كيف أن شرطة عمان السلطانية في سلطنة عُمان تستخدم التكنولوجيا بما في ذلك الذكاء الاصطناعي في مختلف الخدمات المتعلقة بها مثل الاستخدام المروري ونفس الأمر في إسداء الخدمات عبر موقعها الرسمي. وفي المؤسسات التربوية تم إحداث مواقع يتم عبر التواصل بين المدرسة وأسرة الطالب. ومن خلال هذه الأمثلة نلاحظ كيف أن للتكنولوجيا دورا رياديا في مواجهة التحديات مهما كان نوعها. مما يعني أن التكنولوجيا

تختصر الوقت وتحقق الدقة في الإنجاز وسهولة التفاعل بين مختلف مكونات المجتمع.

مثل هذا الأمر يجعلنا أمام خيار استراتيجي يزداد الحاحية كلما تباينت التحديات الأمنية وتعمقت في مجتمعاتنا العربية في ظل عالم شديد التحول. ومن هنا فإنه بات واضحا التعويل على قدراتنا المحلية فهي كثيرة ومتوفرة لا محالة من أجل توليد واستحداث خطط أمنية أكثر فاعلية ترتبط بواقعنا الاجتماعي، مستغلة بذلك الإمكانيات الهائلة من الطاقات والموارد المتوفرة وفي مقدمتها التكنولوجيا الرقمية. ههنا تكمن فكرة مشروعنا البحثي الذي يتلخص في استحداث تطبيقات خوارزمية وتفعيل الذكاء الاصطناعي في العملية الأمنية، أي عبر ربط الأسرة في عالمنا العربي مع مختلف مكونات المجتمع وخلق مناخ من التفاعل والتواصل قصد تفعيل دورها في العملية الأمنية. ومثل هذا الأمر سيعيد للأسرة العربية بريقها ومنزلتها في العملية الأمنية.

مشكلة الدراسة

لا غرو أن شيوع استخدامات مفهومية من نوع مجتمع المعرفة، العولمة، الرقمنة، الذكاء الصناعي، يوحي بأن البشرية دخلت مرحلة تاريخية تختلف جذرا وفرعا عن سابقاتها من خلال التغير السريع الذي شهدته بفعل هذه التحولات الكبرى التي أمكن تلخيص مضامينها مجتمعة في معطى الثورة الرقمية. (عبدلي وآخرون، ٢٠٢٤) وما خلفته من آثار متباينة على نمط الحياة اليومية الذي طغى عليه عامل السرعة والتأثر وبروز أنماط حيوية متنوعة أضحت متجاوزة لسياقها الذي برزت فيه وشديدة التنقل لتتحاكك طوعا أو كرها مع ثقافات أخرى. مثل هذا الأمر يجعلنا ننتبه إلى خطورة الموقف من خلال وتيرة التحديات المعاصرة التي لا يمكن للأسرة بإمكانياتها التقليدية أن تواجهها لأن هيبتها وسلطانها قد تراجعا لصالح الوسائط الرقمية الجديدة، مما يجعلنا نقر منذ البدء أن الأسرة في البيئة العربية الإسلامية ومن أجل المحافظة على دورها الريادي في التنشئة الاجتماعية لا بد أن تجدد من آلياتها التربوية لتكون في صلب التحولات الرقمية لا متعالية عنها وغير عابئة بتسارع التحولات.

من أجل توضيح هذه الفكرة وفق دلالتها الإشكالية، أمكن أن نشير إلى جملة التحديات الخطيرة حيث تكون فيها الأسرة وفق طبيعة تدخلها التقليدية عاجزة على الفعل. لقد لاحظنا هذا من خلال الصدمة التي تصيب بعض أولياء الأمور عندما يفاجؤون أن أحد أبنائهم قام أو شارك في عمل إجرامي وتكون الصدمة مضاعفة عندما يؤكدون أنهم لم يلاحظوا أي تحولات لافتة على ابنهم. وفي مثال آخر أشد غرابة عندما يقع أحد الأطفال فريسة سهلة للجرائم الإلكترونية من نوع الحوت الأزرق الذي دفع بالعديد من الأطفال في البلدان العربية إلى الانتحار، وأيضا متابعة الأبناء لبعض البرامج التي لها بعد دعائي تحريضي تستهدف الذوق والمزاج والمعتقد وطريقة العيش من أجل حمل الضحية على تبني نموذج حياة بعينه يؤدي في النهاية إلى إعادة تشكيل هويته وفق ما هو مخطط له فتبرز في هذا السياق أفكار غريبة عن واقعنا العربي وتساهم في زعزعة استقراره وأمنه من نوع أنماط العلاقات المخالفة للعقيدة الإسلامية وتحاول أن تنبت تحت مسمى الحرية والانفتاح فتبرز بذلك الحركات النسوية التحررية بروح غربية تتجاوز عمق الهوية العربية الإسلامية فتعمل مع الوقت على تفكيكها وتذريرها سعيا نحو إذابتها من المشهد العام وتُنبت محلها أنماطا أخرى، هذا فضلا عن الشذوذ الجنسي وشيوع الفاحشة في المجتمع والمجاهرة بها ومرة أخرى نجد أنفسنا أمام الواقع الإشكالي نفسه وهو دور الأسرة.

عليه أمكن أن نخلص إلى مسلمة مفادها أن التحديات التي تواجهها الأسرة العربية في عالم الثورة الرقمية المتصاعدة هي أمنية في المقام الأول مما يستوجب تجديد آليات تدخلها التربوية وإعادة انتاج مبادرات أمن ووقاية جديدة. على أن الأمر هنا وأمام جملة التحديات القائمة في المجال الأمني والعربي ليس مجرد مواقف نقدية أو تقييمية بل هو دعوة إلى إيجاد حلول عملية ومشاريع مبتكرة قابلة للتطبيق لتكون من أساسيات الأمن المجتمعي، تكون فيها الأسرة أحد الأقطاب الفاعلة. كل ذلك معناه أن العملية الأمنية التي نستهدفها في دراستنا تأخذ بعين الاعتبار تفاعل الأسرة مع بقية مكونات المجتمع التي لها علاقة بالمسألة الأمنية وخاصة الذكاء الاصطناعي. وفي هذا السياق تبرز أهمية التشبيك الخوارزمي في إيجاد مجموعة من الخطوات الواضحة التي يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى نتيجة معينة، أو حل مشكلة ما تتصل بالعملية الأمنية تكون الأسرة أحد أقطابها. فملخص الفكرة التي نحاول فك مغاليقها وتوضيح مخرجاتها وتحديد أهدافها هي بكل بساطة صياغة مشروع، لنقل منذ البدء تطبيق أو برنامج أمني سهل الممارسة والتنفيذ، يأخذ بعين الاعتبار سهولة الربط والتفاعل بين مختلف المكونات القريبة من الأسرة مثل المدرسة وسائر المؤسسات التعليمية والمؤسسات المجتمعية على اختلاف تخصصاتها وفي مقدمتها الدوائر الإعلامية والأمنية الصرفة مثل الشرطة والمحاكم. والعمل على توحيد أنشطتهم الأمنية في سياق منطق خوارزمي يسهل عملية الإشعار والإعلام والتدخل. وبناء على كل ذلك أمكن صياغة الإشكالية وفق الآتي:

الإشكالية الرئيسية

كيف يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنطق الخوارزمي في تحقيق الأمن المجتمعي الذي تكون الأسرة طرفا فاعلا فيه؟

الإشكاليات الفرعية

- ما أبرز التحديات الأمنية في مجتمعاتنا الراهنة التي تدفع للتفكير في مراجعة السياسات الأمنية؟
- كيف يمكن تقييم الأدوار القائمة التي تضطلع بها الأسرة

في تحقيق الأمن المجتمعي وفق ما هو حاصل في المجتمعات العربية من خلال قراءة عُجلى لمختلف الدراسات في العالم العربي؟

- أية أدوار يمكن أن تقوم بها الأسرة في تعزيز الأمن ومجابهة الجريمة والانحراف من خلال فكرة المشروع: خوارزمية العمل الأمني الشبكي؟
- فيم تتمثل ملامح فكرة العمل الأمني الشبكي التي يمكن تطويرها لتفعيل دور الأسرة في تحقيق النجاعة الأمنية؟
- ما النتائج المرجوة من فكرة العمل الأمني الشبكي من خلال التركيز عل الأدوار الممكنة للأسرة ونتائجها المنتظرة في سياق عمل خوارزمي؟

أهـداف الدراسـة

يبرز الهدف الرئيسي لهذه الدراسة البحثية في توضيح الدور الريادي الذي تلعبه الأسرة في عالمنا العربي في معاضدة مجهودات المؤسسات الأخرى في دورها، فيما بات يعرف بالعمل الشبكي. وبهذا أمكن عرض الأهداف التفصيلية وفق الآتي:

- إبراز أهم المشكلات والتحديات الأمنية المطروحة اليوم في المجتمعات العربية استنادا إلى مجتمع الدراسة سلطنة عُمان.
- معرفة أهم المهام الراهنة التي تقوم بها الأسرة في الدول العربية من أجل تعزيز المجال الأمني في مجابهة الجريمة والانحراف.
- توضيح فكرة العمل الأمني الشبكي التي تكون فيه الأسرة الحلقة المتينة في تحقيق الأمن المجتمعي خاصة في نشر ثقافة الوعي ومجابهة جملة المخاطر.
- التعرف على خصائص المشروع المقترح الذي أمكن تسميته بخوارزمية العمل الأمني الشبكي.
- تحديد النتائج الممكن تحققها في تشريك الأسرة في العمل الأمني بما يعود بالنفع على المجتمع العُماني برمته.

أهميـة الدراسة

تأتي هذه المحاولة التحليلية التي نعتبرها عملا جريئا ومجازفة في التفكير للتأكيد على فكرة أساسية في المقام الأول وهي أن الواقع العربي بحاجة إلى عملية توطين مفهومي ومنهجي. ومثل هذا الموقف يقتضي في اللحظة الراهنة التحلي بقدر من الحكمة والحيادية بل والتخلي قدر الإمكان عن الأحكام العاطفية والانتماء إلى الحاضنة العلمية دون الاهتمام بالحدود الهوية الضيقة ولكن في الآن نفسه الإيمان بقدرتنا العربية في التفكير والتمعن والاستنباط والخلق. ههنا تكمن أهمية دراستنا التي نسعى من خلالها إلى تقديم صورة تقريبية عن واقع المشكلات الأمنية في عالمنا العربي وأهم التحديات القائمة. والأهم من ذلك كله فإننا سنحاول جهد استطاعتنا وضع خطة استراتيجية قابلة للتطوير والتعديل ومن ثم إلى التطبيق لتكون مساهمة في تفعيل العملية الأمنية من خلال مؤسسة الأسرة.

هذا ونأمل أن تسهم هذه الفكرة في معاضدة مجهودات الجهات الأمنية في تحقيق السلم الاجتماعي من خلال تجنيد كل الإمكانيات الممكنة في ظل واقع دولي أصبحت فيه الجريمة عابرة للقارات أو ما يسميه عالم الاجتماع المنصف وناس بالإرهاب الكتلي.

منهجية الدراسة

لما كان الأساس في دراستنا هذه هو التوصل إلى صيغة أمكن تطبيقها في تفعيل دور الأسرة في العملية الأمنية فإننا سنتوخى المنهج التحليلي القائم على مراجعة ما توصلت إليه مجمل الدراسات من نتائج حول المسألة الأمنية ودور الأسرة في ذلك في ظل التحديات القائمة محليا ودوليا. كما سنتوخى الملاحظة بحكم أننا نعيش في المجتمع العماني الذي سنأخذه كمثال لتحليل الإشكالية. هذا وسيمكننا استنتاج ما توصلت إليه التجارب الرائدة التي وظفت التكنولوجيا من تقييم الفكرة التي نطرحها من خلال إبراز أهمية فكرة المشروع التي نقترحها في التصدي للجريمة. أي أننا سننطلق من واقع التجارب الدولية من توظيف التكنولوجيا وهي تجارب حصلت بالفعل في المجال الأسري وتشريكها في العملية الأمنية والتربوية ومنها نستقي النتائج والعبر. أي أننا سنقارب بصيغة سوسيولوجية استنتاجية نتائج ما توصلت إليه هذه البلدان خاصة في ظل توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية ومن ثم نبني تصورنا للفكرة المطروحة. حيث إن عديد الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة وضفت المنطق الخوارزمي مستعينة بما لديها من ثورة تقنية متطورة (الرقمنة) لتتصدي للجريمة قبل وقوعها أو تعلم بزمن حدوثها وكل التفاصيل عنها، غير أن فكرة مشروعنا لن تكون استنساخا لما هو قائم في المجتمعات الغربية بل فقط نستعين بها للتدليل على أن مثل هذه التقنيات قائمة بالفعل، ولكننا في عملنا هذا سنحاول أن نطرح الفكرة من رحم الواقع العربي والعُماني على وجه التحديد خاصة وأنه شديد الانفتاح على التكنولوجيا الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي مثلما يتجلى ذلك في جهاز الشرطة الذي أضحى يقدم خدمات غاية في الدقة والسرعة.

مجتمع الدراسة

المسألة الأمنية في عالمنا العربي هي مدار بحث هذه الدراسة، ومن هنا فإن مجتمع الدراسة في دراستنا هذه سيكون المجتمع العُماني الذي يتميز بسرعة التحول بفضل ما تحقق من نجاحات تنموية وهو من أكثر المجتمعات العربية انفتاحا على التكنولوجيا الرقمية وانخرط منذ سنة ٢٠٠٣ في مشروع الحكومة الرقمية ويتمتع بإمكانيات لوجستية هائلة ومتطورة في مجال التكنولوجيا الرقمية وقد تجلت الآثار الإيجابية لذلك في عدة مجالات ومنها الانخفاض الملحوظ في مستوى الجريمة مقارنة ببقية البلدان

العربية ذلك أن سلطنة عمان تصنف من بين البلدان الأكثر أمنا في العالم ومثل هذه النتيجة كانت حتمية لخطة محكمة تتصل في عموميتها بالأمن الاجتماعي التي اشتغلت عليها نهضة التأسيس وواصلت فيها نهضة التجديد. بذلك فإن الحديث عن دور الأسرة في المجتمع العُماني يكون منسابا لنا من الناحية المنهجية والتحليلية لصياغة فكرتنا حول دور الأسرة الوقائي في دعم الأمن المجتمعي.

مصطلحات الدراسة

الخوارزمية

الخوارزمية (Algorithm) هي مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة اللازمة لحل مشكلة ما، وسميت الخوارزمية بهذا الاسم نسبة إلى العالم أبي جعفر محمد بن موسى الخوارزمي الذي كان أول من ابتكرها في القرن التاسع الميلادي.

الخوارزميات هي مجموعة من الخطوات الواضحة التي يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى نتيجة ما أو حل مشكلة ما وشاع في التسعينيات استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة للخوارزميات بالنظر إلى أن الشبكات العصبية بدت أقل قابلية للتفسير وتتطلب قوة حسابية أعلى، وتضمنت هذه الأساليب خوارزميات الغابة العشوائية التي تم تقديمها في عام ١٩٩٥، وبعد ذلك حدث أكبر انتصار للخوارزميات والذكاء الاصطناعي عندما تغلب برنامج "ديب بلو" من شركة "آي بي إم" على بطل العالم في الشطرنج عام ١٩٩٧ (موقع الجزيرة، ٢٠٢٢)

بناء عليه، فإن تعريفنا الإجرائي للخوارزميات وفق مقتضيات بحثنا التي تقارب بين معطيين رئيسيين: الأسرة والأمن، هي ذلك التناسق المنطقي والاستخدام الدقيق لجملة من المعطيات يجمعها منطق الترابط مما يؤدي إلى سرعة في الفهم والتحليل.

الأسرة

احتل مفهوم الأسرة موقعا رياديا في مختلف العلوم الاجتماعية بحكم أهميتها في البناء المجتمعي ككل. فمهما كانت موضوعات الدراسة التي تنطلق من الواقع الاجتماعي وتأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري كأحد العناصر التحليلية، فإنه كان لزاما أن تكون الأسرة أحد اهتماماتها البحثية، على اعتبار أنها القناة الرئيسية التي يعبر منها الفرد إلى الحياة الاجتماعية. وعليه يدل لفظ الأسرة على الزواج والانجاب، ونعني به مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والولادة، على أساس أن الزواج شرط أساسي لوجود الأسرة، التي تعتبر بدورها نتاجا للتفاعل الزواجي، وتعرف أيضا بأنها مجموعة تتكون من شخصين أو أكثر، يرتبطون مع بعضهم البعض بواسطة الدم أو الزواج أو التبني، ويعيشون حياة مشتركة" (العناني، ٢٠٠٠: ٥٣)

فالأسرة بمثابة مجتمع مصغر ومرآة عاكسة للمجتمع الكبير الذي ينتمي إليه فهي: "تحمل الكثير من سمات المجتمع الخارجي الذي توجد فيه، حيث تتوفر داخل الأسرة الكثير من مقومات المجتمع الكبير الذي تنتمي اليه، كما تتوافر داخلها عوامل الاستقرار، وتكامل العلاقات بين أفرادها هذا بالإضافة إلى أنها تعتبر مصدر القيم، ودعامة ضبط السلوك" (محمد، ٢٠٠٥: ٢٤). إنها بذلك مؤسسة اجتماعية مسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، إذ تؤدي دورا أساسيا في السلوك السوي وغير السوي لأفرادها، من خلال نوع النماذج السلوكية التي تقدمها لهم. (Wolfe, 1987).

الأمن

يعرف الأمن على أنه" قدرة المجتمع وإطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي إلى المحافظة على كيانه، هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته. ولقد انحصر مفهوم الأمن في الماضي في نطاق ضيق وأصبح يفسر على أنه أمن الأرض من العدوان الخارجي، أما اليوم ومع بروز ظاهرة العولمة أصبح الأمن يشمل أمن الأرض وأمن المجتمع من الأخطار التي قد تحدق به من الخارج، علاوة على أمن حياة الناس من تهديدات الفقر، المرض، أو الجهل، ولذا فإن مفهوم الأمن ينبغي أن ينظر إليه على أنه مفهوم شامل لكل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. إنه قضية مجتمعية شاملة تتعلق بمدى قدرة الدول والمجتمعات على تنفيذ خطط وبرامج تنموية، واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وتمتين بناها الذاتية. (عبدلي، ٢٠٢٢).

الذكاء الاصطناعي

أمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه مجال من مجالات العلوم والهندسة المعنية مع الفهم الحسابي لما يشار إليه عادة بالسلوك الذكي، وإنشاء المصنوعات اليدوية التي تظهر مثل هذا السلوك (Shapiro, 1992). ويبرز الذكاء الاصطناعي في أحد مظاهره الاعتيادية على أنه محاولة محاكاة للبشر ومع عمليات التطوير المتتالية التي استفادت من التراكم العلمي في مجال البرمجيات وتقنيات الحاسب الآلي، حيث تتالت الإبداعات في هذا المجال، وفاقت قدراتها ما كان متوقعا. حتى أضحى بإمكان هذه النظم أن تتعلم اللغات الطبيعية، وإنجاز مهام فعلية بتنسيق متكامل، أو استخدام صور وأشكال إدراكية لترشيد السلوك المادي، كما تستطيع في نفس الوقت خزن الخبرات والمعارف الإنسانية المتراكمة واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات.

الأمن الاجتماعي

هو الحالة المستقرة والآمنة للحياة الاجتماعية من كل الجوانب مما يجعل الأفراد والجماعات يحسون بنوع من الطمأنينة والرخاء وبالتالي انعدام كل التوترات وكل ما من شأنه أن يهدد حياتهم. ويدخل في هذا الجانب شعور الفرد بالاكتفاء المعيشي، والاستقرار الاقتصادي من خلال عمل ثابت، ودخل ملائم لاحتياجاته، وتوفير الرعاية الصحية له، إلى جانب توفير الاستقرار الشخصي في

محيطه الأسري وبيئته الخارجية. وذلك من خلال إتاحة الأنشطة والخدمات الاقتصادية، الصحية، الغذائية، التعليمية، التثقيفية، الاجتماعية، الرعائية، البيئية، والسياسية، بما يشبع حاجاته الأساسية ويوفر له مقومات الحياة الآمنة المستقرة التي تحفظ له وجوده وكيانه، وتعزز من ولائه وانتمائه للمجتمع. (مختار، ٢٠٢١: ٢٨).

١ - دور الأسرة في العملية الأمنية في المجتمعات العربية: الواقع والتحديات

أضحت المسألة الأمنية عملية تتشارك فيها عديد الأطراف المجتمعية لأنها القاسم المشترك بين كل مكونات المجتمع مهما تباينت طبيعتها ووظائفها. وفي هذا السياق تبرز الأسرة باعتبارها واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية بحكم دورها الطلائعي في عملية التربية والتنشئة وغرس قيم المجتمع ومعاييره في أبنائها. فهي بذلك "تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن عملية التطبيع الاجتماعي للفرد (التنشئة) كما أنها تمثل أيضا احدى مؤسسات الضبط الاجتماعي. وكلما كبر الأطفال وتمتعوا بحريتهم انخفض تأثير الأسرة عليهم وبرز دور الميكانيزمات الأخرى في التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي مثل المساجد والمدارس والشرطة ... الخ في المجتمع الأوسع. أي أنه كلما كبر المراهق، تنتقل جماعته المرجعية الضابطة الأولية من الأسرة إلى الأقران والمجتمع الكبير." (عسوس، ١٩٩٦: ٢٢٤).

تعد البيئة الأسرية محفزا للأطفال على الالتزام بعدة ضوابط اجتماعية تحول دون الخروج عن الحدود الاجتماعية التي قد تخل بالأمن الاجتماعي في بعده الواسع. وقد برزت أهمية الأسرة في سياق تحقيق المكسب الأمني منذ تسارع وتيرة التغيرات الاجتماعية التي ساهمت الثورة الرقمية في تأجيجها من خلال خلق قنوات سرّعت في انتقالها. وقد اتسمت هذه المرحلة بسرعة انتقال السلع والمعلومات. الأمر الذي حتم أن تراجع الأسرة من مكانة دورها التربوي والحمائي أو بمعنى أدق "تعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع، والتوعية من مخاطر الانحراف والجريمة". وفي هذا السياق برزت عديد من الدراسات التي تبحث في دور الأسرة في ظل هذه التحديات المتسارعة التي فرضتها طبيعة التحولات. ووفقًا لهيرن، تصف عبارة "الأبوة غير المشاركة" المواقف التي يكون فيها الوالدان بعيدين عاطفيًا عن أطفالهم ويظهرون القليل من الدفء والحب تجاههم، ويقدمون القليل من الإشراف، ويتجنبونهم عمدًا، ولديهم توقعات أو مطالب قليلة لسلوكهم، ولا يحضرون أبدًا الأحداث المدرسية، وهم وبشكل عام، غارقون جدًا في مشاكلهم الخاصة بحيث لا يتمكنون من التعامل مع أطفالهم (Mwangangi, 2019).

ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أن الأسرة في العالم العربي لم تكن بمنأى عن جملة التحولات المتسارعة رغم ما تتميز به من خصائص تجعلها أكثر الأسر في العالم ضبطا للسلوك الفردي بحكم ارتباطها الوثيق بالدين والأخلاق والعادات والتقاليد فضلا عن دورها الاقتصادي. (المعمري، ٢٠٠٥: ٣٨). ومثل هذا الأمر سيجعلنا نقف عند خصائص الأسرة العربية ومن ثم الانتقال إلى دورها الريادي في تحقيق الأمن وجملة الصعوبات التي أضحت تواجهها في هذ السياق، الأمر الذي يستوجب إيجاد حلول إبداعية قابلة للتطوير والتطبيق من أجل دور فعال للأسرة في العملية الأمنية وهذا هو محتوى محاولتنا البحثية.

الأدوار التي تضطلع بها الأسرة في مواجهة المشكلات الأمنية

لا يسعنا في هذا الجانب إلا أن نبين أهم الخصائص التي تتميز بها الأسرة العربية رغم التجارب الاصلاحية التي شهدتها هذه المجتمعات والاحتكاك الثقافي الذي حدث بعدة وسائط متباينة، منها ما هو تثاقف وانفتاح وانتشار ثقافي تم بمختلف وسائط الهيمنة. رغم ذلك ومهما كانت طبيعة الأسرة التي تتحدد من خلال نمط التربية الذي تتوخاه أو علاقتها بالتراث والحداثة، فإنها لا تزال تمثل حجز الزاوية الأكبر في صلب المؤسسات الاجتماعية فهي بذلك لاتزال محافظة على ثباتها وهو الأمر الذي وجب أن نقف عنده لتبين طبيعة هذه المؤسسة ومن ثم الانتقال إلى إبراز دورها الأمني وهو ما سنحاول توضيحه وفق الآتي:

الأسرة في المجتمعات العربية مؤسسة تحافظ على ثباتها:

هناك ملاحظة فكرية ومنهجية لا بد من الوقوف عندها حينما نتحدث عن أدوار الأسرة العربية خاصة فيما اتصل بالأبناء وعملية التربية، وهي أنها محكومة أكثر من غيرها من الأسر في بقية البلدان والثقافات بما هو قيمي ديني أخلاقي، إنها تتحلى بقدر من القدسية رغم ما فعلته موجة التغيرات في بنائها ووظائفها. مثل هذا القول هو عبارة عن تلميح مبدئي لأهمية هذه المؤسسة في التراث والمعيش اليومي العربيين. إنه ذات الأمر الذي ينطبق على طبيعة المجتمع العُماني الذي لا يزال يعتبر الأسرة مؤسسة تتحلى بدور طلائعي في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية، ومثل هذا الأمر نلمسه بكل وضوح من خلال الخطابات السامية خاصة عندما يؤكد جلالة السلطان هيثم بن طارق على ضرورة المحافظة على الأسرة العُمانية، ورصد لأجل ذلك إمكانيات مادية هائلة وكذلك التشريعات. فمهما تباينت الانطباعات حول الأسرة وأهميتها في مختلف المجتمعات، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي أفضت إلى وجود أنماط متباينة من الأسر بلغ أقصاها تشويها ومثارا للجدل الأسر المثلية أو تلك التي تشبه في شكلها بنيان الأسرة ولكنها من حيث مضمونها وخاصياتها لا علاقة لها بالأسرة، كتلك النماذج التي شهدتها المجتمعات الغربية وهي أن يسكن شابان منذ سن ١٥ سنة تحت سقف واحد ويتعاشران.. ولهذا السبب قلنا منذ البدء أن للأسرة العربية ثوابت إذا خرجت عنها تصبح منبوذة اجتماعيا ومثل هذا الأمر حافظ على صلابتها وتماسكها رغم ما اعتراها من تبدلات تتشكل خارج الأطر الرسمية للزواج.

هكذا تبدو الأسرة في عالمنا العربي الإسلامي ومنها العُمانية خزانا للقيم وغرس قيم التعايش والتواصل، مما يعني أن طبيعة القيم والاتجاهات التي يتبناها الفرد تتوقف حسب البيئة الأسرية التي ينتمي إليها، والتي تتحدد في إطارها ملامح شخصيته. فالأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، التي تمده بالأفراد، وتحافظ على بقائه واستمراره، وتنقل تراثه الثقافي من جيل إلى آخر، من خلال التربية الأسرية، التي تعتبر عملية غاية في الأهمية والتعقيد، خصوصا في عصرنا الحالي، الذي شهد الكثير من التحولات والتغيرات التي طالت معظم نظمه ومؤسساته الاجتماعية، وأصبح تقدمه وتطوره متوقفا عليها. ومنه فإن صلاحه وازدهاره مرهون بصلاح الأسرة وقيامها بدورها التربوي المنوط بها منذ الأزل. (جوهاري؛ وعجيلات، ٢٠١١). إنها بذلك القناة التي من خلالها يتلقى الفرد أساسيات التواصل مثل اللغة والمعايير والدين واللغة. كما يبدأ الطفل حياته العقلية في الأسرة عن طريق تعلم اللغة التي هي أداة اتصال اجتماعي، ووسيلة لاكتساب المعارف، والمعلومات، كما أنها تعمل على نقل التراث الثقافي، وتكسب الطفل أساليب التفاعل الاجتماعي المختلفة مع الآخرين في المجتمع، كما تمكن الأبناء من ممارسة فرص التعبير عن الذات وتحمل المسؤولية، وتحدد الأسرة سلوك الأبناء من خلال المناخ الأسري، حيث يحاول الطفل محاكاة وتقليد أنماط التفاعل الموجودة في هذا المناخ الأسري، كما تؤثر أساليب التنشئة الأسرية التي تتبعها الأسرة في تنشئة أبنائها على أنماط شخصياتهم وتوافقهم النفسي، وصحتهم النفسية (الشامي، ٢٠١٤: ١٨٢).

إن ما يميز الأسرة العربية في عالمنا العربي أنها لا تزال حاضرة في ظل التشابكات والتحولات الاجتماعية القائمة التي تبرز بأشكال متفاوتة بين البلدان العربية، فعلى سبيل المثال فإن عملية التنصل والتحرر من قيود الأسرة في المجتمع العُماني تبدو شبه مستحيلة وصعبة. ذلك أن المجتمع العُماني في كليته يعتبر مجتمعا محافظا جدا والأسرة أحد ركائزه الأساسية التي تحافظ على صلابته. مما يجعلنا نستنتج أحد خاصيات التجربة التنموية العُمانية التي لاءمت بين التراث والمعاصرة بل وركزت في سلم اصلاحاتها النهضوية التي انطلقت منذ سنة ١٩٧٠ على التأكيد على ضرورة المحافظة والتشبث بالتراث لأنه هوية المجتمع التي منها يستمد أساسياته الصلبة وهذا عكس تجارب أخرى في عالما العربي والإسلامي كالتجربة التونسية التي عمدت إلى اقصاء التراث بكل جرأة والانجذاب نحو العالم الغربي، بلغ أقصاها غلق جامعة الزيتونة وإلغاء تعدد الزوجات ومنع مظاهر التدين ومحاصرة الحريات الدينية فكان التوجه تحديثيا صرفا على النمط الغربي رغم المقاومة القوية من البنيات الاجتماعية المكونة للمجتمع. (وناس، ١٩٨٨).

مما سبق بيانه، نستخلص دلالات هذه التجارب الإصلاحية على بنية المجتمعات العربية وفي مثال الحال تبرز لنا الأسرة العُمانية من بين أكثر الأسر العربية صلابة ويتجلى ذلك تحديدا في مستوى تحكمها في أبنائها. ويبدو ذلك جليا في مسألة الزواج واختيار شريكة الحياة أو في اتخاذ القرار وتحديد العلاقات الاجتماعية. وفي هذا السياق العام وجب أن نستحضر كون هذه الطبيعة من الأسر التي تتحدد بمدى صلابتها أو انفتاحها ومرونتها سيكون له علاقة واضحة بعملية التربية والتوترات وكل ما يتصل بالمنحى الأمني الذي يختلف من مجتمع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى. وقد تتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا أن الأسرة كوحدة أساسية لا غنى عنها في بناء مجتمع قوي ومستقر ومترابط. (موقع عمون،١-٦-٢٠٢٣)

فالدور الذي تقدمه الأسرة مهم ويسهم في احتياجات المجتمع الأساسية ويساعد على إدامة النظام الاجتماعي، من خلال التنشئة الأولية واستقرار الشخصية، فالتنشئة الأولية هي العملية التي يتعلم فيها الأطفال القيم والمعايير والقواعد الثقافية للمجتمع الذي ولدوا فيه، واستقرار الشخصية يشير إلى الدور الذي تلعبه الأسرة في مساعدة أعضائها الكبار عاطفيا. كما أن الظروف الاقتصادية غير المستقرة والتي لا تحقق الحد الأدنى من سد احتياجات الإنسان الضرورية تدفع إلى التعصب، وتجعل النفوس تميل إلى رفض الآخرين. (البطريق، ٢٠٠١). بناء عليه فإن فهم طبيعة الأسرة من الداخل يستدعي الإحاطة الشاملة بكل ما هو ثقافي واقتصادي وتربوي واجتماعي لأن ذلك سيساعدنا في فهم عملية التنشئة الاجتماعية والأنماط التربوية السائدة، فذلك كله مهم في تحليل عدة ظواهر اجتماعية تتصل بالتنشئة الاجتماعية والأمن الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية وما إلى ذلك من موضوعات مختلفة. ولما كان مجال تركزينا هنا هو المسألة الأمنية من خلال الدور الحمائي للأسرة في ظل التحديات القائمة فإنه يمكنا الجزم منذ البدء أنه لا يمكن مقاربة المسألة الأمنية في مجتمعاتنا العربية دون العودة إلى مؤسسة الأسرة، فماهي بالتالي أهم أدوارها في هذا المجال؟

٢,١: الدور الأمني للأسرة في المجتمعات العربية

أشارت القراءات السوسيولوجية على اختلاف موضوعاتها وتوجهاتها الفكرية إلى مؤسسة الأسرة وأهميتها في بناء النسق الاجتماعي بل والبناء الاجتماعي ككل. وهذه الإشارة إنما لها ما يبررها منذ البدء عندما نتأمل في طبيعة الحياة الاجتماعية التي تنطلق من الأسرة ومنها تتمدد إلى باقي مكونات المجتمع الأخرى وهنا تبرز الأهداف الأساسية من مؤسسة الأسرة والتي أمكن إجمالها في الآتي:

- المطلب الاقتصادي.
- التنشئة الاجتماعية والتربية.
- الحاضنة النفسية.
- الأمن والطمأنينة.
- مطلب النسب والانتماء الاجتماعي والثقافي.
- مطلب عقائدي.

ولنا أن ندقق في المنحى الأمني، فهو في الحقيقة مطلب يتسم بالشمولية والتمدد لكونه يتجاوز حدود الأسرة ليتصل بالمجتمع في كليته. ذلك أن المطلب الأمني يستلزم من أجل تحققه تكاتف كل مكونات المجتمع وليس حكرا على مؤسسة دون غيرها. ومثل هذا الأمر تم التفطن إليه منذ أمد بعيد في مجتمعاتنا العربية وعملت المشاريع الإصلاحية في مختلف البلدان العربية على ترسيخه عبر توخي جملة من الإجراءات." فهناك علاقة تأثير وتأثر بين الأمن الأسري والأمن الاجتماعي، فانعدام الأول بالضرورة يؤدي إلى انعدام الآخر والعكس صحيح، فضلا عن أنه يكمل أحدهما الآخر، لذا فالفرد لا يستطيع أن يؤمن على نفسه وماله وعرضه في مجتمع تسوده الفوضى والاضطراب والانحراف، كما أنه يصعب أن يصل إلى التكامل وفق فوضوية المجتمع المحيط به، ولتحقيق الأمن المجتمعي، لا بد أن يمر بعدة مراحل، ابتداء من الفرد نفسه مرورا بالأسرة وانتهاء بالدولة، ولكل من هذه الشرائح الثلاث شروط وواجبات يجب توافرها، حتى يتحقق الأمن المجتمعي". (الجبوري، ٢٠٢٢: ٣٨٩)

في الحقيقة فإن طبيعة التنشئة الأسرية في عالمنا العربي هي في جوهرها أمنية، ذلك ما نقرأه في جملة الاحتياطات التي تتخذها الأسرة في تأمين سلامة أبنائها سـواء في البيئة الأسريـة أو الاجتماعية. وهي عبر تقنيات التربية والتنشئة ترسخ جملة من القيم لدى أبنائها " فالأسرة تضطلع بدور حيوي ورئيس في تنشئة الأبناء ونقل ثقافة المجتمع بكل مقوماتها إليهم، وذلك يعطيها الفرصة الكبرى لترسيخ المبادئ التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعالج الانحرافات الفكرية والسلوكية في مهدها". (المالكي، ٢٠٠٩: ٢٨)

بناء عليه نستخلص أن للأسرة دورا بارزا في معاضدة مؤسسات المجتمع في تحقيق الأمن عبر ما تقدمه من أنماط تربوية صالحة تسهم في إعداد جيل سليم قادر على التعايش الإيجابي مع مختلف التحولات الاجتماعية وكل ذلك يتم من خلال رصانة عمليتي التنشئة الاجتماعية والتربوية واللتين من خلالهما يمكن تنمية قيم المواطنة (...) الأمر الذي ينعكس إيجابيا على تحقيق الأمن المجتمعي (أحمد، ١٩٩٦: ١٠١). ومن هنا وجب الانتباه إلى مسألة مفصلية في القضية الأمنية وهو دور القيم والمعايير في التصدي لكل ظواهر الانحراف والاختلالات الأمنية.

في هذا السياق، يبرز مرة أخرى المثال العُماني كمثال للتدليل على أهمية هذا القول، حيث أن طبيعة المجتمع العُماني لا تزال في مجملها محافظة مثلما أسلفنا القول تتمتع فيها مؤسسات المجتمع ونظمه التقليدية بحضور قوي مثل العادات والتقاليد والنزعة الأبوية والذكورية فضلا عن العادات والتقاليد، فكل هذه الأنماط تتعايش جنبا إلى جنب مع معالم النهضة التي رسمها الرائد الإصلاحي قابوس بن سعيد رحمه الله ولا تزال القيادة الحاكمة تواصل النهج الإصلاحي على نفس مبادئ المدرسة القابوسية وهو المواءمة بين التراث والحداثة أو لنقل بين الأصالة والمعاصرة. لذلك نجد حقيقة أن المجتمع العُماني أكثر المجتمعات العربية أمنا واستقرارا، وهذا بلغة الأرقام والاحصائيات. وهو أمر تم دعمه بالجهاز الأمني الذي يتمتع بقدرات عالية في احباط الجريمة العابرة للحدود على وجه الخصوص مثل المخدرات وغيرها. ولا يمكن أن يفهم من قولنا هذا أن المجتمع العُماني خال من بعض التحديات التي تعتبر في الغالب الأعم نتاجا للعولمة وعملية التغير الاجتماعي، إلا أنها ليست بنفس الحدة الموجودة في مجتمعات أخرى كتلك التي توخت نموذجا اصلاحيا مغايرا كان أكثر قربا للثقافة الغربية، وأقل ارتباطا بالحاضنة العربية الإسلامية. وقد أثبتت الدراسات في هذا الشأن أنه على الرغم من وجود عدد من الاختلافات في أنواع العائلات الموجودة في العالم، فإن لديهم أشياء معينة مشتركة. على سبيل المثال، تؤدي الأسرة عدة وظائف مهمة داخل المجتمع، بما في ذلك التنشئة الاجتماعية والدعم الاقتصادي والتنشئة وحماية الأفراد الضعفاء وإدامة الأسرة. (Mwangangi, 2019)

ملخص القول إن الأسرة في المنطقة العربية الحالية هي نتاج سياسات الإصلاح التي شهدتـها البلدان العربية ومثل هذه الخاصة لابد من أخذها بعين الاعتبار في تحليل أي ظاهرة اجتماعية ومنها موضوع بحثنا المسألة الأمنية. وعلى هذا الأساس فإن النماذج التربوية التي تتوخاها الأسرة في البلدان الغربية ورغم ما فيها من مواطن التشابه فإنها تحتوي مظاهر الاختلاف الأمر الذي يؤثر على العملية الأمنية. ذلك أن لكل عملية إصلاحية مهما كان نوعها تبعات أمنية تمس من السلم الاجتماعي. وفي هذا السياق أمكن أن نلاحظ الفروق في مستوى الجريمة داخل أي مجتمع عربي وكذلك طبيعتها والعوامل المتسببة فيها، وقتها سندرك أهمية المعايير والقيم السائدة فيما له علاقة بالنماذج الإصلاحية التي أوجدت هذه الطبيعة من المجتمعات.

وأمام تنامي مظاهر الانحراف في مجتمعاتنا تزداد الحاجة إلى دور الأسرة في عملية الضبط الاجتماعي خاصة تلك التي تستمد مقوماتها من روح الشريعة الإسلامية (خوج، ١٤٠٩هـ) وهي كفيلة في الحقيقة بإنتاج مجتمع سليم ومحصن ضد التيارات الجارفة. وعلى الرغم من التحولات العميقة التي مست الأسرة في مستوى بنائها ووظائفها فإن أصواتا تتعالى من أجل إعادة الاعتبار لها. إنه على الرغم من ضعفها ومحاصرتها، فإن الأسرة ستبقى مؤسسة اجتماعية أساسية، ولقد كانت مهد النظام الاجتماعي الحديث، وستبقى الأساس لأي مجتمع يهتم بالسعادة والحرية والمساواة والازدهار لجميع أعضائه (Brigitte, 2002). ومثل هذا التأكيد يزداد الحاحية في مجتمعاتنا العربية بحكم ما خلفته موجات التغير الاجتماعي المتواصلة من تحولات مست البناء الاجتماعي في كليته الأمر الذي تسبب في تنامي ظواهر خطيرة من نوع:

- الإرهاب والتطرف.
- السرقة وتنامي العنف.
- المخدرات وما يتصل بها من أعمال إجرامية.
- التحيل الالكتروني.
- الابتزاز.
- الاتجار في البشر.
- التجارة الموازية والهجرة غير الشرعية وما يتصل بهما من جرائم.

فالأسرة في عالمنا العربي وجب أن تكون مكملا لبقية المؤسسات الأخرى المعنية بالمسألة الأمنية وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية خاصة وأن طبيعة التحديات الأمنية القائمة حاليا هي فكرية في المقام الأول بحكم طبيعة العصر القائم على سرعة انتقال المعلومات. وهنا وجب تفعيل دور الأسرة في وقاية أفرادها من الانحراف الفكري، يتطلب ذلك استخدام أساليب علمية فنية لمواجهة السلوكيات التي تقود إلى الفكر المنحرف، وتعديل الاتجاهات والأفكار والمعتقدات المنحرفة، ويعتبر العلاج المعرفي السلوكي أحد الأساليب العلاجية الحديثة في الخدمة الاجتماعية ويهتم بتعديل الأفكار والمعتقدات الخاطئة لدى الأشخاص. ويركز العلاج المعرفي السلوكي على إن عمليات التفكير تؤثر على السلوك الإنساني، أي إن السلوك يتأثر بالإدراك وفهم البيئة أثناء عملية التعلم، فالسلوك غير المناسب يكون نتيجة نقص في الادراك أو فهم المتغيرات البيئية، لذا فالعلاج هنا يستهدف تصحيح أو زيادة هذا الادراك أو ذلك الفهم. (هشام، ٢٠١٥: ١٥٣).

أهم التحديات الأمنية القائمة في المجتمعات العربية

تبرز أهم التحديات الأمنية التي تواجه الأسرة اليوم في تسارع وتيرة التحديات التي لهـا طبيعة خاصة تتمثل في القدرة على اختراق الجدار المنيع للأسرة خاصة عبر تقنيات التواصل الحديثة. هذا فضلا عما فرضته طبيعة العصر الراهنة. وفي هذا السياق أمكننا أن نصيغ جملة من المعطيات المبدئية ننطلق منها لتحديد ملامح المشكلات الأمنية في عالمنا العربي مثلما أكدت ذلك مختلف الدراسات التي اطلعنا عليها:

- ظهور وسائط جديدة تؤثر في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية مثل جماعة الرفاق والمؤسسات التي يتفاعل معها الفرد.
- العولمة وما أفرزته من هيمنة أنماط سلوكية واستهلاكية ومعايير تفرض نفسها تدريجيا وتقاوم من أجل ترسخها في بيئة مغايرة.
- بروز الجرائم الإلكترونية في صورها المتعددة والتي جعلت شريحة واسعة من الأفراد عرضة للخطر خاصة فئة الأطفال المراهقين.
- الغزو الثقافي بما في ذلك الإرهاب الفكري الذي يستهدف الأفكار والقيم والعقيدة.
- الازدواجية في القيم والمعايير التي تخلق جيلا مرتبكا غير واثق من هويته العربية الإسلامية وهذا في الحقيقة عامل راجع إلى سوء في الفهم والتمثل لمسألة التطور والحداثة.
- تخلف بعض المعايير التربوية التي تتوخاها الأسرة وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة في واقع مغاير من أبرز مقوماته التكنولوجيا والثورة الرقمية.

في هذا السياق تبرز مشكلة ذات أهمية بالغة تتمثل في عجز الأسرة عن التحكم في بعض المسائل، وإن كانت تحدث في فضائها ونتكلم هنا عن تلك التحديات التي فرضتها طبيعة الحياة الرقمية. ويزداد الأمر حدة عندما تكون الأسرة غير مواكبة لها. وفي هذا السياق: "تفتقد الأسر العربية اليوم ثقافة إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالطريقة التي تقللها لأقصى حد ممكن فهي لن تتلاشى، ولكن يمكن الحد منها، فالأسرة العربية لا تهتم بهذا الأمر، وتلقى العبء الأكبر على كاهل الحكومات أما لعدم المعرفة، والجهل باتباع إجراءات الحماية الالكترونية، أو الإهمال وعدم الاكتراث." (صائغ، ٢٠١٨: ٣٨)

ومن الأمور اللافتة في هذا الجانب أن المؤسسات التي يفترض أن تكون قائمة على عملية حفظ الأمن في بعده الواسع أضحت هي بدورها مساهمة في انعدامه، أي بروز العنف بمختلف مظاهره ونتكلم هنا بشكل واضح عن الأسرة والمدرسة على سبيل المثال. فلما كانت المدرسة غير مواجهة للظاهرة الانحرافية والاجرامية، فإن السلوكيات والميول العنيفة الممارسة داخل الأسرة تنتقل إليها وتصبح تهدد الأطفال إذا ما وجدت المناخ المشجع لها. (الهابط، ١٩٨٥: ١٩٢)

في اعتقادنا وفي حدود قراءتنا المعمقة لعملية التغير في المجتمعات العربية فإنه أمكننا الجزم بأن طبيعة الأسرة التي ينشأ فيها الفرد هي عامل حاسم في خلق جيل منحرف. لأن جملة التحديات التي تمر بها الأسرة تؤثر على طبيعة نظرتها وامكانياتها تجاه العملية الأمنية في عموميتها. وما نريد أن نؤكده هنا " أن الكثير من الاتجاهات المرتبطة بظاهرة العنف في المجتمع قد تنشأ أساسا من طريقة التربية في الأسرة خاصة عندما يواجه الشباب صورة من صور الاحباطات". (بيومي، ١٩٩٩: ١٤٢). ومن هذا المنطلق يكافأ السلوك المنحرف من خلال الانتباه لفاعله ومن ثم يمجد ويصبح مثالا محفزا للزملاء الآخرين لتقليده نظرا لإحرازه على اهتمام المعلمين (Cohen et al, 1976)

التحدي الأكبر اليوم في عالمنا العربي كون مؤسسة الأسرة لا تزال غير عابئة بجملة التحولات الخطيرة التي تهدد أمن الأسرة والمجتمع. ومثل هذه الخطورة أمكن أن نصفها بكونها خطر صامت يمارس

بنعومة هادئة عبر الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب التي لا يكاد يخلو بيت منها. فهي بطريقة أو بأخرى أضحت في متناولهم ومن ثم يجدون أنفسهم في عالم مليء بالمغامرات. ومن هذا المنطلق فان مسؤولية الأسرة التربوية التي من شأنها الإسهام في تحقيق الوسطية في التفكير تكتسب أهمية عظيمة، خاصة في الوقت الحاضر الذي تنوعت فيه وسائل الانحراف. (استيتية، ٢٠٠٨). ومثل هذا الواقع يحملنا حقيقة إلى التفكير في بدائل أكثر نجاعة في التصدي للمخاطر الأمنية وتفعيل دور الأسرة في ذلك باعتبارها الشريك الأول في تحقيق الأمن المجتمعي، على أن يكون ذلك في سياق قراءات منطقية لواقعنا العربي من أجل توليد أفكار إبداعية تكون قابلة للتطبيق وتحقيق النجاعة الأمنية، ولأجل ذلك توصلنا من إلى الأفكار الآتية:

النتائج

يبرز الملمح العام للواقع المؤسسي في مجتمعاتنا العربية في كونه يتميز بطابعه التقليدي التخصصي البحت، حيث تعمل كل مؤسسة بمفردها ووفق خصوصياتها في إرساء الأمن، وقلما نجد عملية تجسير. وهي إن وجدت، ليست بالفاعلية التامة، أما التنسيق الخوارزمي الذي ألمحنا إليه فهو شبه منعدم، وهذا ما سنسعى إلى توضيحه في هذه المحاولة التحليلية. فالمسألة تقتضي تفاعلا بين المؤسسات الاجتماعية في مسألة العملية الأمنية، بحيث يبرز التنسيق في أداء الأدوار أو الغايات المراد تحقيقها. مثل هذ الأمر يسمى بالعمل الشبكي في الاستخدام المفهومي لتخصص الخدمة الاجتماعية. وفي هذه الحالة قد يبدو التكامل واضحا بين مؤسستين أو أكثر مثل تشريك الأسرة في المجالس التربوية في المدارس أو كأن تؤكد خطب الجمعة في المساجد على قضية جوهرية تشغل الرأي العام فتعاضد في ذلك مجهود وسائل الاعلام والبرامج المدرسية والحلقات التدريبية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية أو مكونات المجتمع المدني وهنا يكون العمل الشبكي على أوسع نطاق.

إننا نذهب إلى أكثر من ذلك وفق التصور الخوارزمي من خلال تحقيق قدر أكبر من التشابك المعقد والسريع والفعال بين مختلف الأجزاء المكونة للمشهد المجتمعي فيما اتصل بالعملية الأمنية من خلال استخدام خوارزميات دقيقة. وهي ممكنة من خلال تقنيات الاتصال الحديثة والبرمجيات والتطبيقات وأصلا منطق الذكاء الاصطناعي واشتغال كل ما هو إعلامي وتقني يقوم على هذه القاعدة الدقيقة والمتناهية الدقة مثلما شرحنا ذلك في مفهوم الخوارزميات.

حتى نبسط الفكرة التي نريدها حلا ممكنا لمواجهة الجريمة والتقليل منها في مجتمعاتنا العربية الإسلامية أمكن أن نقف عند عدة معطيات أمكن اعتبارها مدخلا لهذا التصور القابل للتطبيق والذي أطلقنا عليه منذ البدء بالخطة الإستراتيجية القابلة للتطوير والتعديل (كـأن تكون تطبيقية أو برنامجا) وتحقيق نتائج يفترض أن تكون ذات أهمية بالغة في الأمن الاجتماعي عبر مؤسسة الأسرة وهو ما أمكن ايجازه في الآتي:

- بات المجتمع العماني متهيئا ماديا ومهاريا وتقنيا للانخراط بتميز في مجتمع المعرفة وريادة الأعمال وهي جميعها من العوامل المساهمة في إنجاح المشروع الذي نطرحه في ايجاد تشبيك مدروس بين مختلف مكونات المجتمع وخاصة الأسرة وباقي المؤسسات الأمنية.
- الأسرة مهما كانت تركيبتها ومستواها المادي أو المعرفي أو انتمائها الطبقي الاجتماعي والاقتصادي أو رصيدها المعرفي، فإن أفرادها يرتبطون عضويا بمختلف مؤسسات المجتمع وفق ما تقتضيه أساسيات البقاء والمصلحة وتحقيق المنفعة. إذ لا يمكن تصور أفراد اليوم في المجتمع العماني غير مالكين للتكنولوجيا الرقمية والأنترنت وبالتالي استخدامهم للتطبيقات والتفاعل عن بعد مع مختلف مكونات المجتمع. فالأم يمكن أن تتواصل مع المحيط المدرسي لمتابعة أبنائها مثلا عبر جملة من الوسائط الذكية التي تضعها المدارس العمانية كتلك التي يتم من خلالها تجسير العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع.
- تتخذ المسألة الأمنية عدة تمظهرات قابلة للقياس في المجتمع، وهنا نتكلم عن آثار أو مظاهر أو معالم أو مؤشرات، فعلى سبيل المثال عندما نأخذ سجل محاضر الشكايات ومتابعتها أمكن أن نعاين بالعدد وحسب التصنيفات عدد ونوعية الجرائم والمخالفات. فهنا نتكلم عن مؤشر قابل للقياس كأن نبرز ذلك في شكل رسم بياني. وعلى اعتبار أن هذا كله أصبح يتم بطريقة رقمية، لنقل بشكل واضح باستخدام جهاز الكمبيوتر. حيث يمكننا المنطق الخوارزمي عبر استخدام البرمجيات من التشبيك بين مختلف التطبيقات والبرمجيات في اتجاهات مختلفة وبسرعة متناهية، ذلك أن كل المؤسسات في المجتمع تعمل على توثيق بياناتها التي عادة ما يكون موضوعها الفرد.
- انطلاقا من الفكرة السابقة أمكن التشبيك بين الأسرة ومختلف المؤسسات من أجل دعم العملية الأمنية. ومثل هذا الأمر سيمكن من تشبيك الأسرة مع بقية المؤسسات الاجتماعية وقد برز هذا الأمر مثلا في بعض الدول المتقدمة التي استخدمت تقنيات الاتصال الحديثة من أجل ربط الأسرة بالمصحات العلاجية والمدرسة وكل ما له علاقة بمصلحة الأفراد.
- لقد استثمرت القيادة الرشيدة في عمان بسخاء في بناء الإنسان العماني وهي لا تزال تعمل على تطوير المنظومة من أجل الرفع من جودة حياة العمانيين. مما يجعلنا

نستنتج بناء على فكرة المشروع التي نطرحها أن تحققها ممكن ويسير، خاصة أن بعض ملامحه المشابهة له قائمة، كتلك المتوفرة في القطاع الصحي والتربوي وأجهزة الشرطة وسائر المؤسسات الحكومية الأخرى، التي نأمل توسيعها على أوسع نطاق لتشمل تشبيكا واسع النطاق بين مختلف المؤسسات فيما يعود بالنفع على المسألة الأمنية التي يدخل فيها جانب السلامة الصحية والنفسية وتوفر الخدمات وشعور المواطنين بالرضا وتيسير وصولهم إلى صانعي القرار من أجل تحقيق سرعة الإنجاز وتجاوز حالات العطالة التي تعاني منها مجتمعات أخرى وتعد سببا في تخلفها.

- ولنا أن نضرب مثالا في هذا السياق نبين من خلاله أهمية فكرة التشبيك الخوارزمي لمكونات المجتمع للتدخل الأمني من خلال واقع إحدى المشكلات التي قد تبرز بين الفينة والأخرى في المدارس باعتبارها نتاجا لتفاعل جملة من المتغيرات خاصة إثر الثورة الرقمية. وذلك استنادا إلى ظاهرة السجائر الالكترونية التي تفاقمت لدى طلاب المدارس المراهقين والتي كتبت عنها الصحافة العُمانية بل وكانت موضوع دراسات بحثية من قبل طلبة العلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس. والملفت للانتباه أن أغلب الأولياء لا يعلمون بذلك لأنها مصممة بطريقة لا تجلب الأنظار كأن تكون في شكل قلم. في هذه الحالة يكفي أن يطلق الأخصائي الاجتماعي المدرسي تنبيها يصل إلى كل المؤسسات ذات العلاقة بالمسألة التربوية وفي مقدمتها الأسرة حتى تعم الفائدة والعمل على التصدي لها واتخاذ التدابير الوقائية. وفي مثال الحال يتم التشبيك مع المؤسسات التربوية والصحية والأمنية والأسرة.
- من النتائج الأخرى ذات الأهمية بموضوع الحال هو المستوى الأمني الرائد الذي تتمتع به السلطنة وانعكاساته الآنية والمستقبلية على عملية التنمية في كافة تجلياتها ومثل هذا الأمر لابد من المحافظة عليه والعمل على تطويره ودعمه. وفي هذا السياق فإن تشريك الأسرة في ذلك يحافظ على أحد أبرز ثوابت النهضة العُمانية التي جعلت من المحافظة على التراث أحد الركائز الأساسية، التي تتجلى هنا في اعتبار الأسرة مؤسسة ريادية في المجتمع العماني. مثل هذا الأمر، ما يدعم جدية الفكرة التي نطرحها والمتمثلة في تشبيك الأسرة مع مختلف مكونات المجتمع العُماني وجعلها طرفا فاعلا في اتخاذ القرار والمحافظة على الجانب الأمني عبر إيجاد تطبيقات ذكية لتسهيل تشبيكها مع مختلف مكونات المجتمع. ومثل هذا الأمر لاقى نجاحات عميقة في مجتمعات متحضرة أخرى نذكر منها على سبيل الذكر السويد وفنلندا واليابان والنرويج.

التوصيات:

بحكم أهمية التكنولوجيا في المسألة الأمنية وخاصة في الواقع الأسري الذي يعد شريكا أساسيا في تحقيق هذه الغاية النبيلة وهي أمن المجتمع، توصي الدراسة بما يلي:

- تكثيف البرامج التعليمية في سلطنة عُمان التي تعنى بتدريس التكنولوجيا الرقمية وما يتصل بها من معارف ومهارات بما في ذلك الذكاء الصناعي.
- إيلاء الأسرة العُمانية مزيدا من الأدوار الريادية كما أكد على ذلك صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق في سياق نظرته المستقبلية للسلطنة بما يدعم العملية الأمنية في عموميتها.
- مشاركة الأسرة في أمن المجتمع لا يمكن أن يكون خارج توظيف التكنولوجيا العصرية ممثلة في الذكاء الصناعي والبرمجيات التي تسهل عملية تشبيكها مع مختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى.
- الاستعداد لمختلف التحديات الأمنية التي ستفرزها التغيرات الاجتماعية وهو الأمر الذي يستدعي مواكبة الأسرة لها وأن تكون طرفا فاعلا في معالجتها.

الخاتمة

تكمن أهمية التطبيقات الذكية في ربط الأسرة ببقية مكونات المجتمع، مما يجعلها طرفا فاعلا في العملية الأمنية، فهي ستجعل منها معطى افتراضيا وواقعيا يتمتع بقدر هائل من الانسيابية والمرونة في التنقل بين مختلف مكونات المجتمع وحاضرة في كل تفاعلاته. ذلك أن التكنولوجيا الرقمية تساهم في تقليص المسافات بين مختلف المؤسسات الاجتماعية مما يساهم في نشر معلومات تتصل بالمسألة الأمنية والتربوية. ناهيك أنها وسيلة للتواصل بين الأسرة ومختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى ولنا أن نتصور جملة من الأنشطة الممكنة والتي نصيغها وفق الآتي:

- سبر الآراء في مسائل تتصل بالمنحى الأمني ومعرفة موقف الأسرة.
- جعل الأسرة شريكا في عملية الوقاية الأمنية من خلال تشريكها في صياغة الحلول والمبادرات من خلال خلق منصات تفاعلية.
- تكثيف الكليات والمعاهد التي تعنى بتدريس علوم الحاسوب وكل ما يتصل بالذكاء الاصطناعي وصناعة البرامج من أجل خلق إطارات قادرة على الاستجابة إلى متطلبات البلاد خاصة وأن السلطنة لا تزال تراهن على دور التعليم في خلق مجتمع المعرفة.
- تأسيس شركات عمانية وبخبرات عمانية تساهم في صناعة ما يحتاجه المجتمع من البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

بهذا التصور المبدئي أمكننا إعادة الاعتبار للأسرة العربية في ظل الهيمنة الإعلامية والغزو الثقافي الذي لا يمكن التعايش معه إلا باقتدارنا وفطنتنا وخلق أدواتنا الخاصة في ضبط مجتمعاتنا وبذلك تتحقق عملية التعايش السلمي داخليا والتوافق مع الآخر خارجيا دون أية تعقيدات. وتأتي أهمية هذه الاستنتاجات من خلال جملة النتائج التي توصلنا إليها والتي تؤكد أن الأسر في المنطقة العربية تشهد جملة من التبدلات أثرت في وظائفها التقليدية، إذ ساهمت الثورات الرقمية وما صاحبها من أنماط ثقافية في مضاعفة التغيرات التي مست الأسرة في المنطقة العربية. الأمر الذي يستدعي وجوب إعادة الاهتمام بمؤسسة الأسرة في المجتمعات العربية من أجل المحافظة على دورها الطلائعي في المسألة التربوية والأمنية وتطوير منظومات التدخل لـــحماية الأسرة وجعلها شريكا في العلمية الأمنية المجتمعية. وهذا ما يستدعي استغلال الذكاء الاصطناعي والتشبيك وفق رؤية خوارزمية من أجل واقع أمني أفضل تكون الأسرة أحد مداراته الأساسية وتعزيز العمل الشبكي في المجتمع لدعم العملية الأمنية باستغلال البرمجيات والتقنيات الرقمية.

المراجع

أحمد، محسـن عبـد الحميد (١٩٩٦). الوقاية مـن الجريمة، نظرة عـلى الحاضر للإعـداد للمسـتقبل. الرياض: جامعة نايـف العربية للعلوم الأمنية.

اسـتيته، دلال ملحس (٢٠٠٨). التغير الثقافي والاجتماعي. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

الهابـط، محمـد السـيد (١٩٨٥). التكيـف والصحـة النفسـية. الاسـكدرية: المكتـب الجامعـي الحديـث.

العنانـي، حنان عبد الحميد (٢٠٠٠). الطفل والاسرة والمجتمع. ط ١، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

البطريق، أمـيرة (٢٠٠١). العلاقة بين التعرض للمواقع المجتمعية عـلى شـبكة الإنترنـت وإدراك الشـباب الجامعي للهويـة الثقافية العربيـة في ظـل العولمة، دراسـة عـلى الفيس بوك. مؤتمـر العلوم الإنسـانية والعولمة. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسـانية. جامعة قناة السـويس. القاهرة.

الشـامي، محمود محمد صالح (٢٠١٤). مستوى ثقافة الحوار لدى الأسرة الفلسـطينية في محافظة رفح، دراسـة ميدانية على عينـة من الآبـاء والأبنـاء. مجلة العلـوم الاجتماعيـة، (١٨٢)، ١٨١- ١٩٨.

الجبوري، سـيفان؛ والشـبيلي، أحمـد (٢٠٢٢). جدليـة العلاقة بـين الشرطة المجتمعيـة والأمن الأسري. مجلـة الآداب.(١٤٠)، ٣٨٩- ٤٠٤.

بيومي، محمد أحمد (١٩٩٩)، ظاهرة التطرف: الأسـباب والعلاج، الإسكندرية: الفنية للطباعة والنشر

جوهاري، سمير، وعجيلات، عبد الباقي (٢٠١١). الأسرة ودورها في وقاية أبنائها من الانحراف الفكري. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. (٩)، ٢٤٦- ٢٥٤.

خوج، عبد الله وآخرون (١٤٠٩هـ). الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف. المملكة العربية السعودية: المكتبة الأمنية.

موقع عمون (٢٠٠٨). دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي. تم الاسترداد من www.ammonnews.ne.

عسوس، عمر (١٩٩٦). دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة، مجلة التواصل. ٢(١)، ٧- ١٤

صائغ، وفاء بنت حسن (٢٠١٨). وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وعلاقته باحتياطاتهم الأمنية من الجرائم الإلكترونية. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، ٣(١٤)، ١٨-٧٠.

عبدلي، سعيد الحسين؛ وآخرون (٢٠٢٤). تطورات العلوم الاجتماعية والإنسانية في عصر الذكاء الاصطناعي، سلطنة عمان: جامعة السلطان قابوس، ودار اللبان للنشر.

عبدلي، وليد (٢٠٢٢). الأمن الاقتصادي والأمن التكنولوجي: مدخل نظري للمحددات والمرتكزات. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ١١(٢)، ٣٥٤- ٣٦٥.

مختار، حنان عوض (٢٠٢١). الأمن الاجتماعي في ضوء المتغيرات المعاصرة بين التهديدات والتنمية. المملكة العربية السعودية: مكتبة المتنبي

المالكي، عبد الحفيظ (٢٠٠٩)، نحو مجتمع آمن فكريا. بحث مقدم للمؤتمر الأول للأمن الفكري، الرياض، جامعة الملك سعود.

محمد، جابر محمود رمضان (٢٠٠٥). مجالات تربية الطفل في الأسرة والمدرسة. ط١، القاهرة: عالم الكتب.

محمد، محمد نصير (١٩٩١). الأمن والتنمية. الرياض: مطبعة العبيكان.

المعمري، وفاء (٢٠٠٥). عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية: دراسة ميدانية على عينة في مدينة مسقط، رسالة ماجستير غير منشورة في العمل الاجتماعي، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

موقع الجزيرة (٢٠٢٢). حكاية الخوارزميات، هدية الإسلام للحضارة الرقمية. موقع الجزيرة، www.aljazeera.net.

هشام، سيد عبد المجيد (٢٠١٥). أساسيات العمل مع الأفراد والأسر في الخدمة الاجتماعية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

وناس، المنصف (١٩٨٨). الدولة والمسألة الثقافية في تونس. بيروت: دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع.

وناس، المنصف (٢٠١٩). ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد. تونس: الدار المتوسطية للنشر.

المراجع الإنجليزية:

- Brigitte, B. (2002). The Family in the Modern Age: More than a Lifestyle Choice .University, Wellesley college, and Boston university, publisher: transaction publishers.

- Cohen, A.K and Short.F.Jr: "crime and juvenile Delinquency", in R.K.Merton and R.Nbset (Eds): contemporary social problems, new York: Harcourt, 1976, pp.45-102.

- Mwangangi, R.K. (2019). The Role of Family in Dealing with Juvenile Delinquency. Open Journal of Social Sciences, 7, 52-63.

- Shapiro, S. C. (1992). Encyclopedia of artificial intelligence second edition. New Jersey: A Wiley Interscience Publication

- Wolfe, D. A. (1987).Child abuse: implication for child development and psychopathology, sage publications, Newbury Park, Beverly Hills, London, new Delhi. 160-189.